خطوة لحماية نظمها البيئية وتحقيق التنمية

خطة الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية (محافظة عدن)

كتب/ نبيل نعمان

تحظى المناطق الساحلية المتميزة بخصائص بيئية حساسة باهتمام متزايد للحفاظ على نظمها البيئية والحيلولة دون الاخلال بتوازنها حيث ادرجت هذه القضايا ضمن اولويات السلطة المحلية وتمخض عن ذلك خطة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (محافظة عدن) بهدف المواكبة والتنسيق المثمر الخالي من الضرر بين البيئة بمواردها الطبيعية في المناطق الساحلية وبين عجلة التنمية .

حول هذا الموضوع وأهدافه وأهميته وضوابط تنفيذ الخطة تحدث لـ«الثورة» الاخ المهندس/عبدالله أبوالفتوح مدير عام الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي في الهيئة العامة لحماية البيئة بوزارة المياة والبيئة وركزت في البداية على أهداف الخطة العامة التي قال انها تتمحور أساساً حول الالتزام بالقوانين الرامية إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية ويمكن حصر هذه الأهداف بمواكبة خطط وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يكفل تحقيق التنمية المستدامة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بقضايا البيئة والتي تعتبر اليمن طرفاً فيها .

وأضاف المهندس أبو الفتوح أن من أهداف الخطة ايضاً ايجاد آلية تنسيق بين الجهات المختصة بالمحافظة والجهات التنفيذية المشتركة في إدارة البيئة الساحلية وتشجيع جهود الجماعات غير الحكومية الداعمة لذلك .

وقال مدير عام الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بالهيئة العامة لحماية البيئة إن المشاكل التي تعالجها الخطة من خلال لجنتها الفنية تتمثل في ..

الاهداف الرئيسية للخطة التي تركز ايضاً على دراسة الأثار الناتجة عن المرافق والمنشات والتاكد من عدم تسببها في الحاق الضرر بالسلامة البيئية وصحة الانسان والعمل على لفت نظر المجتمع افراداً وجماعات ومستثمرين بضرورة الحفاظ على البيئة الساحلية وتشجيع جهود الجماعات غير الحكومية الداعمة لذلك .

وقال مدير عام الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بالهيئة العامة لحماية البيئة إن المشاكل التي تعالجها الخطة من خلال لجنتها الفنية تتمثل في .. تلك المناطق الساحلية ذات الأثر البيئي .. الردم والتجريف .. البناء العشوائي .. انشاء المراسي والجسور .. التعدي على الاراضي الرطبة .. نحت الحواف الجبلية .. تلوث الهواء والمخلفات السائلة والصلبة والنفايات الخطيرة وكذلك مشاكل الصيد الجائر وشق الطرق ضمن المناطق الحساسة والأثار البيئية الناتجة عن الغوص والرياضات البحرية .. التعدي على المناطق التاريخية .. اختفاء الحرف المحلية الساحلية .. التعدي على حرم الشواطئ وعلى المنافذ المؤدية إلى البحر .. تكسير الشعاب لعدم وجود مخاطيف ومراس .. التعدي على المحميات الطبيعية وحتى المشاكل الناتجة من إنشاء المشاريع السياحية .

وعن ضوابط تنفيذ الخطة اوضح المهندس أبوالفتوحانه لابد ان تكون هناك ضوابط قانونية وتشريعية ليتحقق المردود الايجابي من الخطة وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات والتي تمس بصورة مباشرة عمليات التنمية في المناطق البيئية الحساسة وكذلك الالتزام بالضوابط الواردة في الخطة ومنها عدم منح تراخيص للمشاريع التنموية لابد من ان تكون وفقاً للتشريعات وللخطة وبعد فحص ودراسة تقييم الأثر البيئي لتلك المشاريع وتقديمها بعد ذلك إلى فريق ادارة الخطة .

وأضاف بهذا الصدد انه عند إقامة مشاريع تنموية على المناطق الساحلية يجب توفر وحدات للمعالجة تكون جاهزة لمعالجة المخلفات بالأطر البيئية المحيطة .. فالمناطق في حرم الشواطئ تعتبر مناطق عامة للجميع والمسارات في الشواطئ يجب ان تبقى بحالتها الطبيعية وعدم ادخال اى تعديلات سواء بالردم او الانحسار وعند قيام مشاريع بنائية ويجب ان يكون التخطيط الانسيابي للمباني بمقدار (١:١) مع اتجاة الشاطئ وتخيصيص منافذ مؤدية للبحر لأعمال الطوارئ وتحقيق المصلحة العامة .. وعدم إعاقة جريان المياة عند إقامة الجسور المعلقة او العائمة ويجب ان لا تتضرر البيئة البحرية بالأنشطة التجارية كالصيد والرياضات البحرية..

واخيراً اشار المهندس / عبدالله أبو الفتوح ان الخطة يتم تطبيقها في محافظة عدن وتشمل ثمان مديريات هى صيرة ، التواهي ، المعلا ، خورمكسر ، الشيخ عثمان ، المنصورة ، دارسعد ، البريقة «عدن الصغرى» ، اما فريق ادراة الخطة فيتكون من عدد من ممثلي مكاتب وفروع الوزارات والمصالح الحكومية في المحافظة برئاسة الأخ المحافظ بينما يرأس اللجنة الفنية امين عام المجلس المحلي في المحافظة وعضوية عدداً من الجهات .. منوهاً إلى ان الخطة حدوث كذلك مهام الاشراف والمراقبة على الخطة ومواجهة الكوارث في المناطق الساحلية والبحرية والتلوث البحري .

أنظمة الحمى ودورها في الحفاظ على البيئة

م/علي العياشي

● أدرك المزارع اليمني بفطرته وبناء على اعتماده على الإنتاج الزراعي منذ فجر التاريخ بان الأرض هي مصدر رزقه وطعامه الوحيد وبالتالي سخر كل ما تجود به الطبيعة من الموارد من التربة الزراعية في السفوح والتلال والجبال بالإضافة إلى كميات الأمطار السنوية الهاطلة بإقامة الجدران الحجرية لإنشاء المدرجات الزراعية مستغلاً التربة المتجمعة بالوسائل المختلفة . ولعد كفاية الأمطار الهاطلة أو قلتها للمحصول المنزرع فإن المزارع ابتكر العديد من وسائل حصاد مياة الأمطار والتي تزيد من كمية المياة في المدرج لتفي على الأقل باحتياج المحصول المزروع .

ولقد تنبه الزارعون لأهمية المياة وتعاملوا مع شحتها وقلة سقوط الأمطار باستفادة قصوى من المياة المتساقطة خلال مواسم الأمطار . كما أنهم استخدموا نظام الحمى والذي هو أحد قواعد الملكية الخاصة ووسائلها للحفاظ على الممتلكات وما تحتويها .

ومنذ (٤-٥) عقود مضت من الزمن كانت المراهق : الجبال ، والسفوح ، والأراضي الصخرية والهامشية مغطاة بالأشجار والشجيرات والأعشاب والحشائش والكائنات الحية المختلفة بمساكنها وأعشاشها . وذلك يعد ثمرة من ثمار التطبيق الصارم لنظام الحمى ، كما يعد جزءاً بيئياً مهما للحفاظ على التربة الزراعية من الطمر والإنجراف وتهدم جدران المدرجات الزراعية .

خلال الثلاثة العقود منذ السبعينات وحتى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حصل التدهور الشديد للمراهق من حيث انحسار وانداثر الغطاء النباتي تبع ذلك انجراف الطبقة السطحية الرفيعة من التربة وظهور الجبال الصخرية شديدة الانحدار الجرداء وذلك لأسباب مختلفة ، وأهمها الطفرة الاقتصادية البترولية في دول الجوار والتي جذبت إليها أعدادا هائلة من اليد العاملة اليمنية .

لم تدم الطفرة الاقتصادية الهائلة في العقود السابقة في دول المهجر المجاورة بسبب أزمة الخليج الثانية والتي دفعت بمئات الآلاف من المغتربين بالعودة إلى أرض الوطن والتي سببت زيادة البطالة والضغط السكاني ومشاكل الخدمات الاجتماعية والتنموية وقلة التوسع في الخدمات لتتلاءم واحتياج السكان وأهم من هذا وذاك تسبب في القضاء على مسطحات زراعية ورعوية ومساقط مياة في المدن والأرياف على السواء . بالرغم من وجود كل تلك السلبيات ،إلا أن هناك بعض الإيجابيات المرافقة وخاصة في الريف حيث بعودة المغتربين إلى الأرياف زاد الاهتمام بإصلاح الأراضي الزراعية وتحسين المدرجات وصيانتها وبالتالي تحسين المراهق وصيانتها وحمايتها ومحاولة زيادة دخل الأسرة من الزراعة وتحسين الوجبة الغذائية لها واستغلال المراعي في المراهق التابعة للاسرة .

أكدت مخالفتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة

جمعية حماية المستهلك تحذر من شراء وتداول منتجات غذائية

■ الثورة /

حذرت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك من شراء وتداول منتج حلاوة طحينية مغطاة بالفستق ماركة «النخلة» تاريخ إنتاج ٢٠٠٤/١/٨م وهي ماركة مقلدة لماركة «النخلة» وقالت الجمعية في بيان أن نتائج الفحوصات التي أجريت على هذا المنتج اثبتت بانه رديء ومخالف للمواصفات والمقاييس المعتمدة .

كما حذرت جمعية حماية المستهلك من شراء السردين المعلب عبوة ٢٠٠ جرام الذي يحمل اسم «تيشا» بعد أن اثبتت الفحوصات المختبرية وجود انتفاخات في العبوة ووجود طعم غير طبيعي ورائحة تعفن ناتجة عن تحلل البروتين .. وأشارت إلى أن علب السردين بالطماطم والفلفل تخلو أيضاً من أية بيانات تتعلق بالجهة المصنعة وبلاد المنشأ مما يعني أن هذا المنتج مقلد ويفتقد إلى اشتراطات السلامة الغذائية وبالتالي فهو غير صالح للاستهلاك الآدمي .

وأهابت الجمعية بالمستهلكين عدم شراء أو تداول هذه السلع وطالبت الجهات المختصة سرعة سحبها من الأسواق .

إلى ذلك دعا الأخ عبدالسلام القمش رئيس الجمعية إلى منع عشوائية الاستيراد والسماح فقط بما هو مطابق للمواصفات والمقاييس المعتمدة واتخاذ الإجراءات الرادعة مع كل من يتلاعب بصحة وسلامة المستهلك أو محاولة إفساد الأخلاق العامة من الاشكال المخلة للآداب لبعض المنتجات.

دورة تدريبية في مجال الصحة والبيئة بتعز

■ تعز / الثورة :

بدأت أمس بتعز فعالية الدورة التدريبية في مجال الصحة والبيئة التي تنظمها منظمة ديا الفرنسية خلال الفترة من ١٧ - ١٩ مايو الحالي بمشاركة ٢٠ متدربة من نساء الفئات الأشد فقراً .. وأوضحت الأخت هناء أحمد مسئولة الأنشطة الإجتماعية بالمنظمة أن المتدربات سيتلقين عدداً من المحاضرات النظرية حول مفهوم التلوث البيئي والصحة البيئية وعواملها وآثارها على صحة الإنسان إلى جانب التربية البيئية ودورها في خلق وعي بيئي سليم ، والروابط بين السلوكيات والتأثيرات الناتجة على صحة الإنسان .. إضافة إلى تنمية القيم الجمالية والاستمتاع بما في البيئة من جماليات .. وأشارت إلى أن الهدف من الدورة هو رفع مستوى الوعي الصحي والبيئي بين أوساط الفئات الأشد فقراً في محافظة تعز .

بدعم من الحكومة الألمانية:

مشروع لإنهاء استخدامات "بروميد الميثيل"

الثورة/خاص

■ تمول الحكومة الألمانية الصديقة مشروعاً لانهاء استخدامات مادة /بروميد الميثيل/ في اليمن المستخدمة في قطاع الزراعة وفقاً لبنود بروتوكول مونتريال وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة لحماية البيئة (وحدة الأوزون).

وأوضح الدكتور/ فولكمان هسه مدير برنامج ألمانيا لتنفيذ بروتوكول مونتريال (PROKLIMA) الذي زار بلادنا مؤخراً في تصريح للثورة :إن هذا المشروع يهدف إلى مساعدة الفلاحين لايجاد بدائل أخرى لهذه المادة المستخدمة في معالجة التربة قبل الزراعة وبعدها وينبعث عنها غاز إلى الجو يؤثر على طبقة الأوزون التي تعد هامة للحياة على سطح الأرض مشيراً إلى ان تهتك هذه الطبقة يخلف امراضاً كثيرة مثل السرطان والتهاب العيون وأمراض الجلد عوضاً عن أنها تؤثر على النباتات والاحياء البحرية الدقيقة وكذلك كون هذه المادة سامة ويمكن أن تؤدي إلى الوفاة عند استنشاقها.

واضاف ان مادة /بروميد الميثيل/ لا يمكن الحصول عليها بعد ٢٠١٥م وفقاً للاتفاقات الدولية وهذا هو الوقت المناسب للعمل من أجل إيجاد هذه البدائل مشيراً إلى أن ٥٥٪ من استخدامات هذه المادة على المستوى العالمي لها بدائل لكن المشكلة الحقيقية أنه لا يوجد بديل واحد لهذه المادة.. ويجب أن يتم حتى ٢٠٠٥م تخفيض ٢٠٪ من الاستخدامات وخلال العشر السنوات القادمة حتى ٢٠١٥م لا بد من إنهاء هذه المادة بشكل كامل.

وقال الدكتور هسه ان البرنامج يحتوي على مكونات كثيرة منها توفير بدائل متاحة للفلاحين وكذلك تدريب كوادر في هذا المجال كما يمكن العمل مع الأشخاص الذين لهم أعمال لها علاقة بهذه المادة مثل المستوردين عوضاً عن التعاون مع الجهات المعنية الحكومية للقيام بالتحكم في بروميد الميثيل وعمليات الاستيراد.

واضاف ان بروتوكول مونتريال هو أول اتفاقية دولية من هذا النوع ويعتبر من أنجح البروتوكولات مقارنة مع الاتفاقيات اللاحقة وهو يدعو الدول الصناعية إلى انهاء إنتاج هذه المواد وتقريباً قد تعلق ذلك وهي تقوم الآن بتمويل مشاريع للدول النامية التي لديها فترة سماح عشر سنوات للعمل من أجل التخلص من هذه المادة وهو تعاون ناجح جداً واليمن ضمن الدول المنضمة لبروتوكول مونتريال ضمن ١٦٨ دولة.

ربع إعلان